المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

08/08/2013

من أجل مقاربة حقوقية وتنموية

94741/1

بقلم : يامنة بن مسعود

عمم مستشارون ومنتخبون بجهة طنجة -تطوان خلال الأيام الأخيرة على بعض الصحافة اليومية ،رسالة وجهوها إلى مصطفى الرميد وزير العدل والحريات، يطالبونه فيها بالتدخل العاجل من أجل وضع حل لأزيد من 50 ألف شخص صدرت في حقهم مذكرات بحث بتهمة زراعة الكيف ، وما أصبح يترتب عنها يوميا من مآس وضياع لحقوق المواطنة الكاملة ، وما تواجه به من تجاهل تام من قبل السلطات المعنية على الصعيدين المحلي والوطني.

ويوجد من بين هؤلاء المزارعين ، أشخاص مبحوث عنهم لمدة تزيد عن عشر سنوات ، يعيشون في عزلة تامة عن العائلة والمجتمع وأشخاص مسنون ومرضى يموتون في صمت ، فيما صار مصير أعداد منهم هو الجنوح نحو الجريمة بعد أن ضاقت بهم سبل العيش بحرية وأمان.

والجدير بالذكر، أن العديد من الجمعيات المدنية النشيطة في شمال المغرب وكذا بعض الأحزاب السياسية ، سبق وأن أثارت هذه القضية خلال الثلاث سنوات الأخيرة وفي مناسبات عدة ، بغاية تحسيس الجهات المعنية بهذا المشكل الذي بات يقض مضجع ساكنة المنطقة ويصم حياتها اليومية واستقرارها العائلي والاجتماعي، وإلى حد أن صار الهاجس الأساس الذي يستبد بها في مجال تدبير الشأن العام .

وبهذا الخصوص ،وأمام فشل المقاربة الأمنية ومضاعفاتها الاجتماعية على المزارعين وهشاشة البدائل المقترحة عليهم وتحول مافيات التهريب إلى الاتجار في بدائل أخطر وأكثر تهديدا للمجتمع من تبعات الاتجار في القنب الهندي، وخاصة مادتي الكوكايين والهيروين المهربة من أمريكا اللاتينية،وتزويد الجريمة المنظمة بالسلاح ، دعت بعض هذه الجمعيات المدنية ونشطاء حقوقيين ، إلى تقنين زراعة القنب الهندي وتوجيه استعمالاته إلى المجالات العلمية والطبية والصناعية ورفع الحظر عنها لتغدو مرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة.

دعوة تجد مرجعيتها، في التقرير الصادر في شتنبر من سنة 2011 عن اللجنة العالمية حول المخدرات وتوصياته القاضية بوضع حد لتجريم ووصم متعاطي المخدرات التي لا تتسبب في أضرار للغير كالقنب الهندي، عبر تقنينات متسامحة ومضبوطة لاتقاء شرور الجريمة المنظمة وضمان صحة المواطنين وسلامتهم في إطار اعتماد استراتيجيات جديدة ومقاربات نوعية تتأسس على منظومة حقوق الإنسان.

وكان تقرير اللجنة قد أعلن عن فشل المجتمع الدولي في كسب حربه المعلنة منذ أربعة عقود ضد المخدرات، إلى حد أن أصبحت كل الأسلحة التي اعتمدتها الدول في حربها هاته، من قوانين صارمة وميزانيات ضخمة ووسائل أمنية ولوجيستيكية هائلة، عاجزة عن الحد من انتشار المخدرات بل وتعاكس الإجراءات الصحية المتخذة من قبل الدول من أجل الوقاية من انتشار داء السيدا وفيروس الالتهاب الكبدي، س، في أوساط المتعاطين للمخدرات عبر الحقن، والحد من الوفيات التي تتسبب فيها الجرعات الزائدة من المخدرات القوية وتطويق المخاطر المرتبطة بتعاطيها على صحة الإنسان وعلى الاستقرار العائلي والاجتماعي لمجتمعاته.

كما يخلص تقرير هذه اللجنة إلى كون الميزانيات المخصصة لتمويل الاستراتيجيات الأمنية التي اعتمدتها الدول لردع منتجي المخدرات ومروجيها والمتعاطين لها والنفقات العمومية المصروفة لتوفير بنيات استقبالهم وإقامتهم داخل السجون، تتجاوز بشكل هائل الاعتمادات المرصودة من أجل تقليص الطلب على المخدرات والحد من مخاطر التعاطي لها.

وفي هذا السياق، وجب استحضار المعطيات والإحصاءات التي تناولتها بالدرس والتحليل ، الندوة الأولى من نوعها التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في أكتوبر 2011، والتي أطرها خبراء مغاربة وأجانب وبمشاركة مندوبين عن وزارات الصحة، العدل والداخلية وممثلي الأجهزة الأمنية من درك و شرطة وقوات مساعدة، إلى جانب الجمعيات والمنظمات الحقوقية والجمعيات الموضوعاتية.

معطيات تدلل على ما شهده المغرب خلال السنوات الأخيرة من تزايد مقلق في عدد متعاطي المخدرات عبر الحقن وخاصة بمنطقة شمال المملكة.

فحسب تقديرات وزارة الصحة فهناك أزيد من 14 ألف متعاطي للمخدرات عبر الحقن معرضون أكثر من غيرهم للإصابة بفيروس فقدان المناعة المكتسب وفيروس الالتهاب الكبدي، س».

وتؤكد المعطيات المستقاة من خلال الدراسة المنجزة من طرف وزارة الصحة سنة 2010، أن 37 بالمائة من متعاطي المخدرات عبر الحقن بمدينة الناظور، مصابون بفيروس نقصان المناعة المكتسب 90 بالمائة منهم مصابون بالالتهاب الكبدي «س».

وأمام هذه الوضعية المقلقة، وضعت وزارة الصحة خطة استراتيجية وطنية وبرامج لتقليص خطر الإصابة بشراكة مع الجمعيات المهتمة بالموضوع، كما أن مؤسسة محمد الخامس للتضامن شيدت مراكز لمحاربة الإدمان ضمن برنامج وطني للتضامن وذلك بشراكة مع وزارة الصحة و وزارة الداخلية.

وقد توجت ندوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان مرافعاتها وتوصياتها، بإصدار إعلان الرباط والذي اعتبرته الجمعيات المدنية والحقوقية المشاركة فتحا جديدا في مجال الإقرار بحقوق متعاطي المخدرات بالمغرب، ومدخلا لتقنين زراعة القنب الهندي وفق مقاربات حقوقية وتنموية.

في بيان للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان

إدانة الاعتداء على المحتجين على إطلاق سراح المجرم «دانييل كالفان فينا»

توصلنا من العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان ببيان جاء فيه:

عقد المكتب المركزي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان اجتماعا طارئا يوم السبت 3 غشت خصص لتدارس تفاعلات فضيحة العفو عن المجرم الإسباني دانيال فينو غالفان الذي اغتصب 11 طفلا بالقنيطرة، والذي سبق للقضاء المغربي أن أدانه في حكم نهائي بثلاثين سنة نافذة قضى منها حوالي سنتين ونصف، والعنف الممنهج الذي ووجه به المحتجون بالرباط تحت إشراف باشا العاصمة ومسؤولي الأمن الوطني والقوات المساعدة خلال الوقفة الاحتجاجية السلمية التي دعت إليها مجموعة من الفعاليات ليلة الجمعة 2 غشت 2013.

واستمع أعضاء المكتب لتفاصيل الاعتداء الشنيع الذي تعرض له رئيس العصبة محمد زهاري على يد باشا العاصمة بدعم من قوات الأمن، والعنف الذي مورس في حق عضوي المكتب المركزي عبد الرزاق بوغنبور وحاتم بكار من طرف قوات الأمن والقوات المساعدة.

وطال العنف والاستعمال المفرط للقوة خديجة الرياضي منسقة الإئتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، وعبد الحميد أمين منسق التنسيقية المغاربية لمنظمات حقوق الإنسان، ومحمد النوحي رئيس الهيئة المغربية لحقوق الإنسان، وطارق السباعي رئيس الهيئة الوطنية لحماية المال بالمغرب، إضافة إلى مجموعة من مناضلات ومناضلي الحركة الحقوقية وحركة 20 فبراير، والفنانون الذين حضروا الوقفة منهم : لطيفة أحرار، محمد الشوبي، محمد عبد الرحمان التازي، مسعود بوحسين، فريد الركراكي، عبد العاطي لمباركي، فاطمة الإفريقي، فاتن هلال بك، نعيمة زيطان.

كما تعمدت القوات العمومية الاعتداء على ممثلي وسائل الإعلام خاصة الصحفيات منهن الطفلة الصحفية مطيع شيماء ممثلة الموقع الإكتروني: محمدية بريس التي تعرضت لاعتداءات متتالية خلال إجرائها لاستجوابات صحفية مع المشاركين في الوقفة، وكذا الصحفية نادية لمليلي، ومدير جريدة أخبار اليوم توفيق بوعشرين . كما استهدفت القوات العمومية بعنف شديد الشباب المشارك في الوقفة، ومنهم شباب 20 فبراير، وعامة المواطنات والمواطنين الذين حضروا للمشاركة في الوقفة الاحتجاجية، ومسؤولين من

العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان

المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وبعد الاستماع لتدخلات عضوات وأعضاء المكتب المركزي، وتثمين مضمون البيان السابق بخصوص هذه الفضيحة تم تسجيل ما يلي:

– يعتبر المكتب المركزي قرار العفو عن المجرم الإسباني فضيحة مست الشعور الوطني ، ومرغت المصلحة الوطنية ووضعت آلام الضحايا وأسرهم محل مقايضة سياسية رخيصة، وهي إهانة واضحة للطفولة المغربية، وشرعنة صريحة للإفلات من العقاب، ولا يمكن تمرير ذلك تحت غطاء المصالح الوطنية أو المقايضة بالقضية «في إطار ما ادعته الدولة المغربية واعتبرته «يستوجب المجاملة الجاري بها العمل في مثل هذه الأحوال» على هامش الزيارة الرسمية للملك الإسباني خوان كارلوس للمغرب مؤخرا؛

– يدين بشدة العنف الممنهج، والاستعمال المفرط للقوة ضد المحتجين بالعاصمة الرباط، وبمدن تطوان، طنجة، بركان، ميدلت والناظور... ويخبر المكتب المركزي الرأي العام الوطني بقراره من جهة إقامة دعوى قضائية ضد باشا مدينة الرباط باعتدائه المباشر على مناضلي العصبة ، وإشرافه الميداني بإعطاء التعليمات لقمع وتعنيف المحتجين بالضرب والركل والرفس ، والسب والشتم بالكلام الساقط والنابي عاكسا بذلك سلوك المخزن البائد، ومكرسا لطبائع الاستبداد ، ومن جهة أخرى تسجيل دعوى قضائية لدى المحكمة الإدارية بالرباط لإلغاء قرار العفو، والتنصيب كطرف مدني للمطالبة بالتعويضات القانونية لفائدة ضحايا المجرم الإسباني وذويهم؛

– يعلن المكتب المركزي عن قراره توجيه مراسلات في الموضوع إلى كل من رئيس الحكومة ووزير العدل الإسبانيين للعمل على عدم تمكين هذا المجرم من الإفلات من العقاب، وإنصاف الأطفال المغاربة الذين كانوا ضحايا اعتداءاته الجنسية، وإلى مكاتب المنظمات الحقوقية الدولية بإسبانيا قصد دعوتها للتحرك واتخاذ المبادرات وفق المرجعية الدولية لحقوق الإنسان؛

– يدعو المكتب المركزي للعصبة الإئتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان إلى تنظيم ندوة صحفية لإطلاع الرأي العام الوطني والدولي حول حقيقة ما جرى ليلة الجمعة 2 غشت، ومراسلة الجهات الأممية المعنية بحقوق الإنسان من أجل التدخل لإلزام الدولة باحترام الحق في التعبير وفي الاحتجاج والتظاهر السلمي طبقا للعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب :

– يستغرب المكتب المركزي غياب موقف للمجلس الوطني لحقوق الإنسان « المؤسسة الوطنية المستقلة » وعدم تقديمه لأية توضيحات في الموضوع خاصة وأن عددا من أعضائه تعرضوا للعنف خلال الوقفة الاحتجاجية ليوم الجمعة، ويدعوه إلى عقد جلسة استثنائية للوقوف حول حقيقة فضيحة العفو، والاستعمال المفرط للقوة ضد المحتجين سلميا بالعديد من المدن المغربية؛

– يطالب بفتح تحقيق في لوائح العفو السابقة خاصة المتعلقة منها بجرائم نهب المال العام والفساد السياسي والمخدرات ، والتأكد من استيفاء المسطرة وتوفر الملفات الكاملة للمستفيدين خلال عملية إعداد اللوائح.

3/22670

مرصد حقوقي يطالب بالتحقيق في "تزوير" ملف اغتصاب طفل بالفنيدق

هسبريس - ماجدة أيت لكتاوي
الأربعاء 07 غشت 2013 - 23:45

طالب محمد بنعيسى مدير مرصد الشمال لحقوق الإنسان، بفتح تحقيق جدي ومسؤول واتخاذ إجراءات تأديبية في حق كل من تبث تورُّطه في قضية "فبركة" ملف طفل الفنيدق المغتصب، وذلك بعد الوقوف عند عدد من التلاعبات والخروقات، خصوصا بعد أن قضت محكمة النقض بالرباط إعادة ملف القضية من جديد إلى محكمة الاستئناف بتطوان.

وأوضح بنعيسى في تصريح لجريدة "هسبريس" الإلكترونية، أن محكمة النقض حكمت في ملف المتهم بنقض وبطلان الحكم وإحالته على محكمة الاستئناف بتطوان للبث فيه من جديد، وهي ذاتها حددت موعدا لجلسة النطق بالحكم في ملف الطفل الضحية يوم 13 غشت الجاري بالرغم من أن القضية واحدة ورغم مطالبة أسرة الطفل المغتَصَب بضم الملفين.

وكشف المتحدث عن إخفاء الملف الأصلي الخاص بالطفل، مع تزوير اسم الطفل المغتصب وإخفاء الوثائق والمستندات، ووضع اسم محام غير مقبول أصلا للترافع أمام محكمة النقض، "حتى تكون حُجَج المتهم أقوى بمحكمة النقض" يقول بنعيسى.

وتعود تفاصيل هذه القضية إلى 18 من شهر مارس 2012 عندما تعرض طفل في السابعة من عمره إلى اغتصاب داخل متجر ممتاز للمواد الغذائية بحي الأميرات بمدينة الفنيدق من طرف صاحب المتجر. ورغم حصول الطفل على شهادة طبية من المستشفى المدني "سانية الرمل" بتطوان تثبت هتك عرضه حددت مدة العجز فيها في 25 يوما، إضافة إلى ما أدلى به من أقوال للضابطة القضائية لشرطة الفنيدق بعيد واقعة اغتصابه فقد تمت تبرئة صاحب المتجر من تهمة الاغتصاب ابتدائيا.

الحكم القضائي أثار حفيظة جمعيات المجتمع المدني بتطوان التي استنكرت تبرئة المتهم، مطالبة وزير العدل والحريات بفتح تحقيق جدي في الموضوع، لتقوم محكمة الاستئناف بإصدار حكم جديد يدين المتهم بسنتين حبسا وغرامة مالية قدرها 30 ألف درهم، وهو ذات الحكم الذي اعتبرته الجمعيات حكما مخففا خصوصا في ظل عدم اعتقال المتهم الذي ظل حرا طليقا.

إلى ذلك، حمَّل المرصد الحقوقي ضمن شكاية تتوفر عليها "هسبريس"، كلا من رئيس الحكومة ووزير العدل ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان والرئيس الأول لمحكمة النقض بالرباط ووالوكيل العام للملك لمحكمة النقض بالرباط، والرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بتطوان والوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بتطوان، كل حسب اختصاصاته، المسؤولية القانونية والأخلاقية الكاملة وتداعيات وتطورات الملف مستقبلا، معتبرا أن التلاعب والخروقات التي رافقت الملف تسيء إلى مصداقية القضاء والعدالة المغربية.

http://hespress.com/societe/86161.html

أزمات سحب العفو المخزني عن دانيل

الأربعاء, 07 آب/أغسطس 2013 16:14 أحمد الدغرني

أحمد الدغرني
أن الفهم القانوني لماسمي "سحب العفو " يقتضي من الناحية القانونية معرفة طبيعة قرار العفو في حد ذاته ،هل هو قرار إداري لتطبق عليه قواعد القانون الإداري المعروفة بقواعد إصدار القرار وسحبه؟ أم هو ينتمي إلى قواعد المسطرة الجنائية كطريقة تؤدي إلى إلغاء الحكم النهائي عن طريق مراجعة استثنائية تقوم بها لجنة العفو كهيئة تحضيرية تقوم بمهمة البحث التمهيدي ،و تنتهي بقرار الملك ،وسميتها مراجعة استثنائية عن قواعد المراجعة المنصوص عليها في ا لمواد565ومابعدها من المسطرة الجنائية المغربية،أوهوايقاف نهائي لتطبيق حكم جنائي تتكلف بتطبيقه النيابة العامة تحت إشراف قاضي تنفيذ العقوبات؟وحالة سحب قرار العفو عن دانيل حدثت لأول مرة في تاريخ الأحكام القضائية بالمغرب،وربما حسب علمي لم تقع قط في أية دولة من دول العالم ،علما بان دول العالم منقسمة في شأن العفو إلى دول يوجد فيها وأخرى لايوجد بتاتا في قوانينها،أم أن العفو ينتمي إلى القانون الدستوري كمادة من مواد اختصاص الملك في المغرب؟أم أن سحب قرار العفو ينتمي إلى قواعد الخطأ والغلط في قانون العقود والالتزامات المغربي؟أو الخطأ والغلط في قواعد فقه الإمام مالك؟وهنا لابد أن نشير إلى أن العفو خلق خمس أزمات سياسية وقانونية متشابكة أولها: قرار العفو في حد ذاته ونسيان حقوق الضحايا كطرف مدني ولم يتوصل الشعب بأي معلومات رسمية تتعلق بحقوق الضحايا في التعويض تجاه دانيل الذي غادر المغرب علما أن دفاع معتقلي طلبة الجامعات المحكومين طلب منهم عند تكوين ملف العفو لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان الإدلاء بتنازل الأطراف المدنية المتضررة وإلا فمن المستحيل قبول طلب العفو وثانيها :القمع الذي مورس ضد المحتجين وهو ما أضاف جرائم سفك الدماء إلى موضوع العفو وثالثها :سحب العفو في حدذاته ورابعتها: تناسي مايسمى بأجهزة الأمن الديني المخزني عن تناول الموضوع بفتاويهم التي يصدرونها لخدمة دين الدولة كوزير الأوقاف والمجالس العلمية..وخامستها هي تحول مشكلة العفو إلى أيدي الدولة الاسبانية وفقدان المغرب زمام السلطة على دانيل وأصبح أمره تحت سيادة دولة أخرى هي اسبانيا ،ولابد أيضا من الانتباه إلى لغة قرار السحب،وتمييز السحب عن قرارالالغاء ،فلماذا لم يستعمل الإلغاء واستعمل عوضا عنه السحب؟ ومن المؤكد أيضا أن أهم شئ وقع في تاريخ شباب المغرب الذين نظموا الاحتجاج قاموا باحداث اجتهاد شعبي وهو المراقبة على قرار الملك حول العفو،وهي مراقبة مفقودة في القوانين المغربية لأن الأنظمة القانونية المخزنية لاتعترف بأية مراقبة أوطعن مسطري وقانوني في قرارات الملك التي تحاط تقليديا بالتقديس،ولاتقبل الطعن أمام القضاء الإداري وغيره..

طرحنا هذه الأسئلة التي هي من صميم مواد الاختصاصيين في علوم القانون من محامين وقضاة وخبراء وفقهاء..لكي يعرف الناس مدى صحة أو فساد الفتوى القانونية التي طبقت في شأن صدور و سحب قرار العفو عن دانيل، لأنها فتوى قانونية غالية الثمن، أكل منها وشرب المفتي، وقد م الشعب ثمنا لها بدمائه ، وعانى منها نفسيا بسبب شعوره بالاهانة و ما دمنا ملتزمين بدولة الحق والقانون،ومعناها أن تكون حالة دانيل قانونية،وليس سياسية، ويترتب عنها أن ننظر إليها كحالة قانونية،وهنا نؤكد أن جوهر مشكلة السحب هو أن نعرف هل احترم مبادئ دولة القانون أم أنه مجرد قرار سياسي لايعتبر دولة القانون ولاحتى القانون نفسه؟ ومن علامات تغييب القانون كون المغاربة لم يسمعوا صوت القضاة الأعلى درجة في المغرب عن دورهم في لجنة العفو، وهي التي يفترض أن تكون سدا منيعا ضد الغش في

مسطرة العفو..وعلما أيضا أن قانون العفو يجعل الديوان الملكي ممثلا بصوت واحد في لجنة العفو بواسطة مديره العام وليس من حقه أن يصدر وحده البلاغات دون علم لجنة العفو،وإذا كان ماتقوله بلاغات الديوان الملكي صحيحا فعلى لجنة العفو على الأقل أن تظهر دورها لكي لاينسى الناس القانون،وحتى لاتصبح لجنة العفو كلها متهمة في قضية العفو،وقد بدأت الشبهات انطلاقا من إقالة حفيظ بنهاشم عضو لجنة العفو من منصبه،وتنشر الصحافة بأنه يصرح بأن لادور له في العفو، وهو عضو قانوني في اللجنة..وبدلا عن لجنة العفو بدأ ممثلوا الأحزاب السياسية المخزنية يتكلمون في أبواق المخزن الرسمية عن موضوع العفو و لم يفهموا حتى كيف يجب أن يتكلموا عنه،ويقومون بتضليل الجمهور ويقولون أشياء بعيدة عن التعقل..ويريدن الركوب على التضحيات التي قدمها أفراد الشعب وهم يجلدون وتسيل دماؤهم أمام أنظار العالم،ولا يعترفون بفضل الشباب الذين أطلقوا مبادرة الحركة الاحتجاجية التي فرضت رأي الشعب في الشوارع،ومن الأحزاب التي سمع صوتها عبر التلفازات المخزنية بعض الأحزاب التي ساهمت في تعذيب علني للمحتجين لكونها تتحمل مسؤولية رئاسة أجهزة الأمن التي سفكت دماء المحتجين بأوامر فوقية

ومن المؤكد أن حالة "سحب قرارا لعفو" لاتوجد في نصوص القوانين المغربية ،وتبقى مجرد رأي وفتوى سياسية مبنية على وقوع غموض غير عادي في إعداد قرار العفو،ويختلف الأمر بالنسبة للقانون بين ما إذا كان الغلط ناتجا عن تدليس وغش قام به أشخاص ينتمون إلى لجنة العفو ، أوقام بالتدليس المؤدي إلى الخطأ أشخاص آخرون .وهي سابقة قانونية بالمغرب ستفتح الباب للمتضررين من العفو في ملفات أخرى أن يسلكوا مسطرة السحب ،سواء كانت طبيعة القرار إداريا أومسطريا جنائيا أو من اختصا صات الملك في الدستور،أو من قواعد الخطأ والغلط في قانون العقود والالتزامات،أو من قواعد الخطأ في الفقه المالكي ،ولاشك أن المهم بالنسبة لدولة القانون التي يدعي المخزن أنه يحترمها وقعت الغفلة ونسيان القانون المنظم للعفو،ويبدأ ذلك من عدم ذكر شئ خطير وهو هل اجتمعت لجنة العفو لتصادق على اللائحة الموجهة للملك؟أم أن اللجنة لم تعقد أي اجتماع؟ وهذا السؤال يجب أن يجيب عنه الطرف القضائي الذي يوجد ضمن أعضاء لجنة العفو وخاصة رئيس محكمة النقض،وليس وزير العدل الذي هو طرف سياسي يرأس النيابة العامة التي يمثلها داخل اللجنة الوكيل العام لدى محكمة النقض،وهل معنى ذلك قانونيا أن وزير العدل قام بتهميش لجنة العفو ووجه اللائحة إلى الديوان الملكي، ليطرح سؤال خطير آ خر هو من الذي وجه ا للائحة إلى الملك؟ علما بأن مدير الديوان الملكي هو عضو قانوني في لجنة العفو،ووزير العدل أدلى بتصريحات تفيد أنه لعب دورا واضحا في صنع لائحة العفو التي تتضمن اسم دانيل،وأخيرا فهناك مشكلة مسكوت عنها تتعلق بجنسية دانيل الذي هو عراقي يسمى دانيل غلبان،ووقع إشكال قانوني آخر هو تطبيق قانون طرد الأجانب من المغرب بدون جواز سفر إلى دولة اسبانيا، مع أن قانون إقامة الأجانب بالمغرب كان يجب أن تراعى فيه حالة ازدواج الجنسية بين العراق واسبانيا،فلماذا مثلا لم يقع توجيهه مطرودا إلى دولة العراق بلده الأصلي؟ ولماذا همش سفير العراق في الموضوع ؟وهو لم يسافر بمحض إرادته بل هو مطرود لأ ن سفره العادي يتطلب حمله لجواز السفر وتمت تغطية سفره بقرار الطرد المستعجل ،فمن الذي اتخذ قرار الطرد داخل المغرب؟وكيف سمحت له اسبانيا بدخول ترابها بدون جواز سفر ؟ويبقى في الخفاء سر الأسرار،والعلبة السوداء و هي أسماء الأشخاص الآخرين الذين أطلق سراحهم مع دانيل،ومن حق الشباب المحتجين أن يحصلوا على اللائحة الكاملة للمستفيدين الاسبان من العفو مع دانيل لأنها لاتعتبر لائحة سرية بدليل نشر بعض الأسماء وإخفاء الباقين عن الرأي العام وربما يكون ما خفي أقبح من دانيل، وأخيرا فعلى المغاربة أن لايسكتوا عن الموضوع ويواصلوا نضالهم السلمي والبحث والتقصي، وأن لايطبقوا طلب رؤساء الأحزاب الانتهازية التي تقول بدون حياء بطي الملف وإعلان نهايته وهو غير قابل للانتهاء.

عائلات المعتقلين الإسلاميين بأكادير يشتكون للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير بالمغرب إبعاد أبنائهم عنهم

تاريخ النشر : 08-08-2013

الرباط – دنيا الوطن

توصلت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين بهذه الشكاية من عائلات المعتقلين الإسلاميين بمدينة أكادير يوجهونها لرئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير يطالبونه فيها بالعمل على إعادة أبنائهم إلى سجن آيت ملول بأكادير وتمتيعهم بحقوقهم وفتح قنوات التواصل لإزالة التوتر وهذا نص الشكاية :

من عائلات المعتقلين الإسلاميين بسجن آيت ملول بأكادير 05-08-2013

إلى رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير

الموضوع : شكاية بخصوص تعرض أبنائنا إلى الترحيل التعسفي من سجن آيت ملول إلى سجون بعيدة عن ذويهم.

أقدمت إدراة السجن المحلي لآيت ملول على ترحيل أبنائنا يوم 05-07-2013 إلى مجموعة من السجون البعيدة عن مقر سكنى عائلاتهم كإجراء عقابي على مجموعة من الشكايات التي يرفعها المعتقلون إلى الجهات المعنية يشكون فيها ما يتعرضون له من اعتداءات و تعسفات و مضايقات من طرف الإدارة .

و لأجله نطالبكم من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتدخل العاجل من أجل :

01/ إرجاع أبنائنا إلى السجن المحلي أيت ملول قرب عائلاتهم .

02/ جمع كافة المعتقلين الإسلاميين في جناح خاص كما عليه الأمر منذ تاريخ إعتقالهم .

03/ إزالة كافة أسباب التشنج و التوتر و فتح قنوات التواصل و الحوار بين الإدراة و المعتقلين .

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/08/08/422737.html

وفاة سجين صحراوي بمستشفى الحسن الثاني بسبب الإهمال الطبي

حجم الخط

توفي السجين الصحراوي أمبارك المتوكل البالغ من العمر 55 سنة بمستشفى الحسن الثاني بمدينة أغادير المغرب، وذلك نتيجة الاهمال الطبي.

وتوفي السجين داخل المستشفى بعد نقله في وضعية صحية متدهورة من المؤسسة السجنية آيت ملول في أغادير أين كان يقضي عقوبته، حيث كان يعاني من مرض الكلي وأوجاع على مستوى المسالك البولية في ظل إهمال ولامبالاة من طرف مؤسسة السجن آيت ملول في المغرب .

وقد علم من داخل سجن آيت ملول أن أمبارك المتوكل لم يتم نقله إلى المستشفى إلا يوم الجمعة 02 أوت 2013 في وضعية صحية جد متدهورة، حيث فارق الحياة هناك.

و قد اعتقل أمبارك المتوكل، سنة 2006 وأصدر في حقه القضاء العسكري المغربي 10 سنوات سجنا نافذة.

من جهة أخرى، أكد وزير الدولة النيجيري للشؤون الخارجية، نور الدين محمد دعم بلاده اللامشروط لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال، مثلما تنص عليه لوائح الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ووفق مبادئ القانون الدولي الخاصة بتصفية الاستعمار.

وشدد على أن موقف جمهورية نيجيريا الفيدرالية ينبع من تاريخها العريق والمشرف في نصرة قضايا التحرير وانعتاق الشعوب الأفريقية، منذ استقلالها سنة 1960 إلى غاية اليوم.

وأعرب الوزير النيجيري، أثناء استقباله للسفير الصحراوي لدى نيجيريا أبي بشرايا البشير بمكتبه في وزارة الخارجية النيجيرية، عن انشغال نيجيريا العميق بالتقارير المتتالية حول تدهور وضعية حقوق الإنسان في المدن المحتلة من الصحراء الغربية، مشيراً إلى أن العالم لا ينبغي أن يبقى مكتوف الأيدي إزاء ذلك.

إلى السيدين، إدريس اليازمي، رئيس المجلس والوطني لحقوق الإنسان، ومحمد الصبار أمينه العام. خمنت أنها لن تكون سوى آفة "ما فراسيش" هي التي أصابتكما

تم إنشاءه بتاريخ الأربعاء, 07 آب/أغسطس 2013 18:02كتب بواسطة: كود ت ايس برس

فوجئت، واكتسحني الهلع حين اكتشفت أن البناية الراسية في أعلى الهضبة التي تبتدئ بمقبرة الشهداء، وتنتهي عند محطة الوقود هناك، لا زالت تحمل اسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اعتقدت للحظة، أن القصر الملكي صرف النظر عن وجودكم، وأننا ما عدنا في هذا البلد بحاجة لمؤسسة مثلكم.... الهلع كان سببه الصمت المريب الذي أصاب هذه المؤسسة في قضايا وملفات عديدة...

سألت الشرطي الواقف على باب الباب، لأن الإنجاز الوحيد الظاهر للعيان، هو الباب الجديد الذي يفضي إلى الحديقة العمومية التي كانت قبالة المجلس، ثم بعدها يفضي إلى المجلس الموقر... أجابني الشرطي أن المجلس لا زال قائما، بحمد الله... الموظفون يصلون إلى مقره صباحا ويغادرونه مساء، يتقاضون أجورهم كل آخر شهر، كما تستخلص ريضال حقوقها واتصالات المغرب واجب المكالمات التي تجرى بواسطة خطوط محسوبة على المجلس وغير ذلك من مظاهر الحياة التي تتسم بها كل إدارة... تأكدت من كلام الشرطي حين أجريت مكالمة هاتفية لمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وأجابتني الكاتبة التي أعتقد أنها جميلة، لأن صوتها كان ملائكيا ورخيما، وهي تجيب بالفرنسية "الواعرة": المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من المتصل؟ قطعت الخط، لأن هدفي من الإتصال كان فقط معرفة إن كانت ملامح الحياة تدب في هذه الإدارة، وأن نيتي السيئة لم تكن في محلها، وأنا أعتقد أن القصر قد استغنى عن المجلس ولم يعد له حاجة به....

تأكدت من بقاءكم على قيد الحياة وأنا ألج موقعكم الإلكتروني، والذي بدد لي حتى تلك الفكرة، كونكم في عطلة جماعية، أو في خلوة حقوقية، تتأملون، عبر رياضة اليوغا، الحقل الحقوقي الوطني، في أفق إخراج فتوى تحل كل مسائله ومساوئه ... في هذا الموقع اكتشفت أنه يخضع إلى تحيين يومي تقريبا، وينشر الكثير من الأخبار بتواريخ تعود إلى يوم أو يومين، مثل احتفال اللجنة الجهوية للحسيمة والناظور بسجون المدينتين، وكذا بلاغات المجالس الجهوية الأخرى، ودراسات حول الطب الشرعي والهجرة وحقوق الإنسان وغيرها...

لذا خمنت أنها لن تكون سوى آفة "ما فراسيش" هي التي أصابتكم، وعليه قررت أن أكاتبكم عبر الصحافة، حتى إن لم تطالعوها، سيخبركم بها الأصدقاء والأعداء على حد سواء... حتى تتمكنوا من إبداء رأيكم فيما يقع في هذا البلد وفي هذا الظرف العصيب:

ليكن في علمكم أن ملك البلاد وقع بالخطأ، وبدون أن يكون على علم، قراراً بالعفو على 48 إسبانيا كانوا معتقلين بالسجون المغربية، ومن بينهم دانيال كالفان، وهو وحش بشري إغتصب 11 طفلا من مدينة القنيطرة، وحوكم ب 30 سنة سجنا، قضى منها أقل من سنتين... هذا العفو أثار سخط المغاربة جميعهم... وأصدق جازما أنه أغضب ملك البلاد . أخبركم بهذا، حتى لا تواجهوا الذين سيطالبونكم بموقف ما بأنه "ما فخباركومش". شخصيا أرى أن هناك حقوقا انتهكت في هذا التوقيع، وهي مجال تخصصكم.

بعدها بأيام قليلة، خرج الناس للاحتجاج قبالة ساحة البرلمان، ليواجهوهم مواطنين مغاربة آخرون، يرتدون ملابس موحدة، بين الزرقاء والخضراء، يضعون على رؤوسهم خوذات حديدية، ويحملون في أيديهم عصي وهراوات، و"باش يكون فخباركم"، يطلقون الناس على هذا الجمع من المواطنين بقوات حفظ النظام، وتسمى هذه المواجهة قمعا لوقفة سلمية، وهي تصب في قلب الاهتمام الحقوقي... هاهي في خباركم...مع ملاحظة أن من بين ضحايا هذه الوقفة هناك بعض أطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكان باديا للعيان أنهم هناك بصفتهم الشخصية لا الوظيفية... أعرف أنه لم يكن في"خباركم" لذا لم تصدروا أي موقف حول هذا...

قبل هذا وذاك، اصدرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تقريرها السنوي والذي يتضمن رقما مخيفا، حول وجود 217 معتقل سياسي بالمغرب، أعرف كذلك أنه مفخباركومش، لا التقرير ولا الرقم، وإلا كنتم تصديتم لترهات هذه الجمعية ونفيتم وجود هذا الرقم وأقتعتمونا...

على أي ها هي ذي القليل من الأخبار التي لم تكن في علمكم... فاشهد اللهم إني بلغت.

مهاجرون جنوب صحراويّين يفرّون من مقر احتجاز 66 فردا ببركان

7 أغسطس 2013

أقدم ثلاثة من المهاجرين المنحدرين من دول جنوب الصحراء الكبرى، كانوا محتجزين بالمقر السابق لدار أطفال الجمعية الخيرية الإسلامية لمدينة بركان (الصُّورَة)، من الفرار خارج هذا الفضاء الذي كانوا قد رحّلوا إليه، قادمين من النّاظور، يوم 28 من يوليوز المنصرم.

المهاجرون الثلاثة أفلحوا في الفرار خلال فترة الإفطار، مستغلين بذلك انشغال عناصر الحراسة المنتمية إلى جهاز القوات المساعدة، والتي كانت تراقب مدخل الدّار على مدار اليوم للحيلولة دون خروج أي من المهاجرين الـ66 الذين وضعوا بذات المكان.

وما زال ذات الحيز ببركان يلمّ المحتجزين به، إذ يتعلق الأمر بـ5 رضّع و18 طفلا و4 يافعين، و34 امرأة من ضمنهنّ 5 حوامل، زيادة على 5 رجال و9 من طالبات اللّجوء المسجّلات لدى مكتب الرباط من المندوبية العليا لشؤون اللاّجئين.. فيما لم يرصد أي تحرّك يحمي هؤلاء من لدن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو لجنته الجهوية بالمنطقة.

ويقوم نشطاء، أبرزهم من جمعية الريف لحقوق الإنسان وجمعية الإنسان والأرض ببركان وآخرين ينسّق وإياهم، بالتحركات العانية بالمتابعة اليومية لوضع ذات المهاجرين.. ساهرين على تقديم ما يحتاجونه من دعم معنوي زيادة على مساعدات تمّ التغذية والتداوي والنظافة وكذا الملابس.. في حين قامت مصالح عمالة بركان بتوفير 3 وجبات يوميّة يقدّمها ممّون للمحتجزين.

وقالت جمعية الريف لحقوق الإنسان إنّها تتخوّف من ترحيل هؤلاء المهاجرين نحو الحدود المغربية الجزائرية بالرغم من كون القانون المحليّ يحمي من هذا التعاطي، وقال التنظيم الشهير بالـ ARDH إنّ "القانون 02-03، المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة، خاصة فصله 29، يورد بأنّه لا يمكن إبعاد أية امرأة أجنبية حامل وأي أجنبي قاصر. كما لا يمكن إبعاد أي أجنبي آخر نحو بلد إذا أثبت أن حياته أو حريته معرضتان فيه للتهديد، أو أنه معرض فيه لمعاملات غير إنسانية أو قاسية أو مهينة".

http://www.journalmaroc.com/%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%88%D9%86-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A%D9%91%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D9%81%D8%B1%D9%91%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%82%D8%B1-%D8%A7/

أول استقالة من المجلس الوطني لحقوق الانسان بسبب المجرم دانييل

أضف المقال إلى :

أضيف في 08 غشت 2013 الساعة 33 : 04

ميدانكم – قدم عبد اللطيف البازي، الكاتب والصحفي والفاعل الحقوقي استقالته من المجلس الوطني لحقوق الانسان، اللجنة الجهوية بجهة طنجة تطوان.

ونشر البازي على حائطه على الفايبسوك نص الاستقالة الموجهة إلى رئيسه ادريس اليازي، قائلا لم يصدر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أي موقف بخصوص "نازلة" العفو عنالذئب الإسباني الذي اغتصب براءة 11 طفلا مغربيا، و لا بخصوص القمع الذي تعرض له شرفاء مغاربة عديدون احتجوا على قرار أخرق اضطرت الدولة نفسها للتراجع عنها .

وإزاء هذا الصمت غير المبرر وغير المفهوم، يقول البازي، من طرف مؤسسة مفترض فيها المساهمة في حماية كرامة المغاربة وصون كبريائهم، أعلن انسحابي واستقالتي من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان جهة طنجة– تطوان.

وكان البازي قد هدد بالاستقالة من المجلس قبل يومين إذ لم يصدر موقف واضح من قضية دانييل وما رافقها من قمع للتظاهرات ...

Culture

Le cinéma au service de la réconciliation

Au-delà du simple «devoir de mémoire», c'est une lecture pluraliste de l'histoire contemporaine qui est au cœur d'une réconciliation nationale générationnelle. C'est en ce sens que le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) réédite aujourd'hui six films marocains de fiction produits entre 2000 et 2004, et qui ont pour point commun d'affronter une partie douloureuse et récente de l'histoire du Maroc. Cette liste est donc composée de «Ali, Rabia et les autres...» du réalisateur Ahmed Boulane, «Tayf Nizar» de Kamal Kamal, «Mémoire en détention» de Jilali Ferhati, «Mouna Saber» d'Abdelhaï Laraki, «Jawhara, fille de prison» de Saâd Chraïbi et «La chambre noire» de Hassan Benjelloun. Ainsi, cette institution nationale chargée de la défense et de la promotion des droits de l'homme et des libertés au Maroc entend rendre hommage à ces cinéastes qui ont contribué par «leur talent, au long processus de lecture informée et pluraliste que le Maroc a entrepris depuis une décennie». Cette initiative vise également à accompagner les recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER) en matière d'archives, d'histoire et de mémoire. «Ainsi, au moment même de la sortie de ce coffret, un premier inventaire des archives publiques et privées marocaines est lancé, de même qu'un état de la recherche sur l'histoire du temps présent». Apprend-on auprès du CNDH. Dans ce même volet, le Conseil rappelle d'ailleurs que «plusieurs projets associatifs relatifs à la mémoire ont été financés dans le cadre de la mise en œuvre des recommandations de l'IER dans leur volet sur la réparation communautaire.» Néanmoins, les réalisateurs marocains réédités dans le coffret ont été pionniers, puisque le premier film date de l'année 2000, il s'agit de «Ali, Rabia et les autres... » d'Ahmed Boulane qui demeure le premier film marocain traitant des années de plomb au Maroc, et dont la sortie n'a pas été sans remous tant sur le plan politique que social. Celui-ci est suivi de «Tayf Nizar» de Kamal Kamal en 2002, et dont le titre fait référence au poète Nizar Kabani, prêcheur de la liberté, péché mortel lors des années de plomb marocaines.

http://www.leseco.ma/culture/8299-le-cinema-au-service-de-la-reconciliation

Didier Reynders reçoit des clarifications au sujet de la situation sanitaire d'un détenu à Salé

Date: 06 août 2013
En réponse à la demande du Vice-Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères Didier Reynders de tenir les autorités belges informées de la situation sanitaire d'Ali Aarrass, les autorités marocaines ont fait savoir que le Conseil National des Droits de l'Homme du Maroc s'est saisi du dossier et le suit de près.

Le CNDH a contacté Ali Aarrass il y a un mois pour la première fois et a vu le détenu à plusieurs reprises depuis. Le CNDH s'est rendu le 6 août à la prison de Salé accompagné d'un docteur. Celui-ci a fait une échographie du patient qui a révélé que ce dernier n'était pas atteint d'une maladie grave, contrairement à ce qui avait été craint. Son état ne nécessite pas d'hospitalisation.

Ali Aarrass a cessé sa grève de la soif. Pour cesser sa grève de la faim, l'intéressé avait plusieurs demandes liées à ses conditions de détention qui ont en grande partie été satisfaites.

Le Ministre Reynders tient à marquer son appréciation pour les efforts des autorités marocaines et les remercie pour leur réponse diligente.

http://diplomatie.belgium.be/fr/Newsroom/actualites/communiques_de_presse/affaires_etrangeres/2013/08/ni_060813_verduidelijking_gedetineerde_sale.jsponciliation